مجتمع

الفيليبين تسجّل أول إصابة بجدري القرود

أعلنت السلطات الصحية في الفيليبين، الاثنين، تسجيل أول إصابة بمرض جدري «إم بوكس» في البلاد، وهي الأولى منذ ديسمبر/كانون الأول 2023. وذكرت وزارة الصحة، في بيان، أن المريض يبلغ من العمر 33 سنة، وليس له تاريخ سفر خارج البلاد. والمرض الفيروسي ينتشر بشكل أساسي في وسط وغرب أفريقيا، لكنه اكتشف مؤخراً في السويد ثم في باكستان، وقد أعلنته منظمة الصحة العالمية حالة طوارئ. وينتقل المرض عن طريق الاتصال الوثيق مع شخص مصاب، أو ملامسة حيوان مصاب، أو مادة ملوثة بالفيروس، ويسبب الحمى والطفح الجلدي. (قنا)

الإعصار جونغداري يضرب شرقي الصين

حذر المركز الوطني للأرصاد الجوية في الصين، الاثنين، من أن الإعصار جونغداري، وهو الإعصار التاسع هذا العام، من المتوقع أن يتسبب بهبوب رياح شديدة على المناطق الشرقية للبلاد. وصباح أمس الاثنين، كان مركز الإعصار فوق المياه على بعد 435 كيلومتراً قبالة شرق تايبيه، فيما بلغت أقصى قوة للرياح بالقرب من مركز الإعصار 18 متراً في الثانية. وقال مركز الأرصاد الجوية إن الإعصار سيجلب رياحاً قوية إلى المياه قبالة شرقي تايوان ومضيق تايوان وبحر الصين الشرقي وسواحل مقاطعتي فوجيان وتشجيانغ. (قنا)

مؤسسات فلسطينية: أوقفوا الحرب على غزة

رام الله ـ جهاد بركات

وجهت شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، أمس الاثنين، نداء إلى أنصار حقوق الإنسان والمؤسسات الأممية؛ لوقف العدوان على قطاع غزة، خلال وقفة أمام مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية «أوتشا» في رام الله. وجاء في مذكرة سلمها المنسق الإعلامي للشبكة، عصام بكر، إلى ممثل المكتب الأممي، سعد عبد الحق، أن الشبكة تطالب الأمم المتحدة ومؤسساتها الإنسانية بتكثيف جهودها من أجل وقف فوري للعدوان على قطاع غزة، واتخاذ الخطوات اللازمة لإلزام الاحتلال الإسرائيلي بوقف حربه الإجرامية، وإدخال المساعدات الإغاثية والإنسانية، والانسحاب من جميع مناطق قطاع غزة، والعمل على السماح للفرق الإغاثية والإنسانية والطبية بمواصلة عملها، وإلزام الاحتلال بوقف استهداف الطواقم الإنسانية الدولية والمحلية بشكل فوري.

كما دعت المذكرة إلى العمل على بناء جبهة مقاطعة دولية لنزع شرعية الاحتلال، مؤكدة أن عمل المنظمات الأهلية الإغاثي والإنساني والطبي والحقوقي سيتواصل رغم استهداف مقراتها في قطاع غزة، وسقوط العشرات من النشطاء بفعل القصف المباشر. وشارك عشرات من العاملين في المنظمات الأهلية الفلسطينية في الوقفة احتجاجاً على استمرار استهداف الطواقم الأهلية والإغاثية في غزة، وعرقلة عملها، رافعين شعارات تدعو لوقف حرب الإبادة المفتوحة، ورفض التجويع والتعطيش والحرمان من الرعاية الصحية، وتعتبر الصمت الدولي عاراً.

وقفة امام مكتب الامم المتحدة في رام الله (العربي الجديد)

المغرب: انتقادات لمدارس البعثات الأجنبية

الرباط ـ عادل نجدي

أعاد حكم للقضاء المغربي بإلزام مؤسسة تعليمية تابعة للبعثة الفرنسية بالسماح لتلميذة بولوج المؤسسة مرتدية حجابها، النقاش حول وضعية مدارس البعثات الأجنبية في البلاد، وحدود السيادة الوطنية في التعليم والمناهج، وفي تدبير الشأن المدرسي لهذه المؤسسات. وأمرت المحكمة الابتدائية بمدينة مراكش في 21 يونيو/ حزيران الماضي، بالسماح لتلميذة بدخول مؤسسة تعليمية تابعة للبعثة الفرنسية بحجابها، بعد منعها منذ العاشر من الشهر نفسه، تحت طائلة غرامة تهديدية قدرها 500 درهم (50 دولاراً) عن كل يوم تأخير عن التنفيذ. وقالت المحكمة إنه «لا يحق للمدرسة منع التلميذة من دخول المؤسسة التعليمة بحجابها، لأن ذلك مخالف للدستور المغربي وللمواثيق الدولية». بينما قالت المدرسة الفرنسية إن «النظام الداخلي للمؤسسة يمنع ارتداء أي لباس له علاقة بالرموز الدينية».

تقول القيادية في الجامعة الوطنية لموظفي التعليم التابعة لنقابة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، حليمة الشويكة، لـ«العربي الجديد»، إن «منع تلميذة مغربية من ولوج مؤسسة البعثة الفرنسية يعبر عن تجاوز للقانون وللقيم التربوية والأخلاقية والإنسانية، وحكم المحكمة الابتدائية بمدينة مراكش بإلزام المؤسسة بعودتها مرتدية حجابها يستند إلى قوانين وقيم المملكة المغربية».

وتضيف الشويكة: «الإشكال لا يقتصر على حدث طارئ أو خطأ معزول لمؤسسة تابعة للبعثة الفرنسية، فهذا الحدث ليس الأول من نوعه، بل هو تعبير عن تجاوز لقوانين وثوابت البلاد من هذه المؤسسات، وعدم احترام لسيادة البلد الذي تشتغل فيه. إذا كانت فرنسا تمنع ارتداء الحجاب في أراضيها بدعوى احترام مبادئ العلمانية، وهو ادعاء مردود لأن بقية الرموز الدينية الأخرى تلج المؤسسات التعليمية من دون رقيب، فإن المؤسسات التابعة للبعثة الفرنسية عندما تمنع الطالبات من ارتداء الحجاب تتصرف وكأنها فوق أراضيها متجاوزة القانون المغربي».

وتلفت إلى أن «هذا التجاوز يشمل المناهج الدراسية التي تطغى عليها أفكار تصادم ثوابت البلاد، ولا تراعي الخصوصية الثقافية للمغاربة. صحيح أن مدارس البعثة الفرنسية مختلفة في طبيعة مقرراتها وبرامجها عن المدرسة المغربية، وأن اختيار بعض الأسر هذه المدارس يبقى اختياراً خاصاً، لكن يتطلب الأمر تكييفاً بيداغوجياً لبرامجها بما يلائم المجتمع، مع ضرورة التزامها بقانون البلد، واحترام سيادته وثوابته الدينية». وليست هذه المرة الأولى التي تجد فيها مدارس البعثات الأجنبية نفسها في مرمى الانتقادات، إذ سبق أن أثارت معلمة بمدرسة تابعة للبعثة الفرنسية بمدينة القنيطرة (غرب) زوبعة من الجدل، بعد أن استغلت النقاش الذي أثير خلال فعاليات كأس العالم قطر 2022، والمتعلق بمشاركة الفريق الألماني، لتعرض صوراً غير لائقة على تلاميذ بالمرحلة الابتدائية.

وفي العام الماضي، فجر منع المدرسة الفرنسية «ليوطي» بمدينة الدار البيضاء لموظفة من الصلاة بحجة أن المدرسة ليست مكاناً للصلاة، موجة من الغضب والانتقادات. وتكرر الأمر حين تعمد معلم فرنسي يعمل في مدرسة تابعة لبعثة بلاده بمدينة مكناس (وسط)، عرض خريطة المغرب مبتورة من منطقة الصحراء.

ويقول رئيس مركز شمال أفريقيا للدراسات والأبحاث وتقييم السياسات العمومية، رشيد لزرق، إن «سؤال السيادة الوطنية على المناهج المعتمدة والمقررات التي تتبعها مدارس البعثات الفرنسية مطروح، والدولة المغربية لديها تدخل محدود بموجب اتفاقيات ثنائية تجمعها مع فرنسا، إذ تتبع هذه المؤسسات البعثات الدبلوماسية الفرنسية الموجودة في المغرب. واقعة منع دخول تلميذة محجبة تفرض إعادة النقاش، وتحث الدولة المغربية على مراجعة الاتفاقية لضمان احترام هذه المؤسسات التعليمية للسيادة الوطنية». بدوره، يؤكد رئيس العصبة المغربية لحقوق الإنسان (غير حكومية) عادل تشيكيطو، أن «مقتضيات قانون التربية الفرنسي لا يمكنها أن تسري على التعليم فوق الأراضي المغربية. المؤسسات والمدارس التابعة للبعثات الأجنبية تعتقد أنها جزء من السفارات والقنصليات الدبلوماسية، علماً أن القانون الدولي والتشريعات الوطنية تقول بخلاف ذلك، كما أن تدبير الشأن الديني يشكل رمزاً للسيادة الوطنية، ومنصوص عليه في الدستور المغربي».

مدارس فرنسية

ارتفع عدد المدارس الأجنبية في المغرب بشكل لافت خلال السنوات الأخيرة، ومن بينها مدارس فرنسية وبلجيكية وإسبانية وأميركية وتركية وإيطالية. ويتصدر المغرب دول العالم من حيث عدد مدارس البعثة الفرنسية، بعدد 45 مدرسة، يدرس فيها أكثر من 46 ألف تلميذ، 70% منهم مغاربة، بحسب إحصاءات رسمية.

تحقيق

منازل الغزيين مقابرهم

لا مدافن في الشمال... والاحتلال يعبث بجثامين الشهداء

شهدت الأسابيع الأخيرة صعوبات عدة في دفن الشهداء بقطاع غزة، من بينها عدم وجود وسائل لنقل الجثامين، وعدم توفر مقابر فارغة

دير البلح، 16 أغسطس 2024 (حسن جدي/الأناضول)

غزة ـ **أمجد ياغي**

كشف الدفاع المدني في قطاع غزة، الأحد، عن اختفاء 2210 من جثامين الشهداء من مقابر متفرقة في القطاع، فضلاً عن اختفاء 1760 جثة أخرى اعتبر أنها «تبخرت بسبب استخدام جيش الاحتلال الإسرائيلي لأسلحة محرمة دولياً».

ودفعت الظروف سكان المنطقة الشمالية خصوصاً إلى دفن ذويهم في أي منطقة رملية يستطيعون الدفن فيها، وبعد أن استباح جنود الاحتلال عدداً من مقابر المنطقة الشمالية، والعديد من المقابر العشوائية التي دفن فيها سكان قطاع غزة جثامين ذويهم، اضطر كثيرون إلى دفن الشهداء في داخل المنازل، أو بالقرب من منازلهم المدمّرة، في محاولة لمنع سرقة الجثامين أو العبث بها، وعلى أمل نقلها بعد انقضاء العدوان إلى المقابر.

نزحت سوزان جبر إلى أحد المنازل في محيط مجمع الشفاء الطبي، وتعرضت المنطقة لحصار طويل، ثم استهدف الاحتلال المنزل بالقصف خلال المجزرة الإسرائيلية التي نفذها على المجمع الطبي، فاستشهدت مع عدد من الأطفال والنساء في المنزل، وقام شقيقها عبد الكريم جبر بانتشال جثمانها، لكنه عجز عن إيجاد مكان لدفنه، إذ كان يخشى أن يتم نبش المقبرة ومصادرة الجثامين، كما فعل الاحتلال في مجمع الشفاء الطبي، حيث اختفت جثامين عدة كانت مدفونة في مقبرة جماعية داخله.

يقول جبر لـ«العربي الجديد»: «لم يترك الاحتلال لنا مجالاً لتكريم شهدائنا في وقت الحرب، وشقيقتي الشهيدة أم لثلاثة أطفال أصيبوا في القصف، وإحدى بناتها بترت ساقها، والطفلان الآخران أصيبا بجراح بالغة، وبعد أسبوع كامل من البحث عن مكان، قررت دفنها بالقرب من منزلنا الواقع شرقي حي النصر، وهو مدمر جزئياً. دفنتها في المساحة الفاصلة بين منزلنا ومنزل جيراننا، ووضعت حجارة على القبر، على أمل أن أعود لدفنها في إحدى المقابر الكبيرة. حتى الأموات لا يسلمون من العدوان، وشقيقتي هي عرضي. كنت أتمنى لو أن الله يرفع جسدها إلى السماء كما أخذ روحها لأننا لا نضمن ألا يصادر الاحتلال الجثامين، لذا كثيرون مثلي دفنوا ذويهم في منازلهم».

وأكد المكتب الإعلامي الحكومي في غزة أن الاحتلال لا يزال ينبش المقابر، ودمر عدداً منها، خصوصاً في المنطقة الشمالية ومدن رفح وخانيونس بالمنطقة الجنوبية، ما يضطر بعض الأهالي إلى الدفن في المنازل أو محيطها، خصوصاً مع عدم وجود وسائل نقل، ويكتفي الأهالي بتسجيل أمواتهم في أقرب مركز صحي، أو عبر سجلات وزارة الصحة.

ويقول المتحدث باسم جهاز الدفاع المدني، محمود بصل، إنهم عثروا على عدد من الجثامين المتحللة في مناطق عدة، وتم وضعها في السجلات بتفاصيل تشير إلى ما يمكن الاستدلال على هوية أصحابها لكن الاحتلال استهدف معظم مقابر المنطقة الشمالية، مما دفع الناس إلى عدم الدفن فيها، أو حتى الاقتراب منها.

يضيف بصل لـ«العربي الجديد»: «المفقودون حالياً يتجاوز عددهم 10 آلاف نسمة، ولا يمكن تحديد نسبة تقديرية لمن يمكن معرفة مصيرهم من بينهم، لكن أعداد الشهداء ستكون أكبر بالتأكيد، وقد رصدنا اختفاء 2210 جثامين من المقابر التي جرى نبشها، وجرت مصادرة الجثامين، وبعضها مقابر جماعية انشئت خلال العدوان في المنطقة الشمالية على وجه التحديد، كما نبش الاحتلال مقابر عائلية دفنت فيها عشرات الجثامين في أراض زراعية أو فارغة بالقرب من المناطق السكنية، ولا نعرف السبب الذي يدفع لذلك، وبات الناس في غزة يميلون إلى الدفن في داخل المنازل، ويميلون لدفن أكثر من جثمان في نفس القبر».

استشهد فادي الخالدي (25 سنة) خلال بحثه عن طعام لأسرته، إذ قامت طائرة استطلاع إسرائيلية باستهدافه مع ثلاثة من رفاقه بالقرب من حي الرمال. ودفنه شقيقه محمد الخالدي (40 سنة) داخل منزلهم المدمر جزئياً بحي النصر في مدينة غزة، بعد أن كان يفكر في البداية بدفنه في مقبرة البربة القريبة، لكن جيش الاحتلال الإسرائيلي اجتاحها، ودمر مقابر عدة فيها. بعدها فكر في دفنه بالمقبرة الشرقية لمدينة غزة، لكن العملية العسكرية على أحياء الشجاعية والتفاح والدرج منعته من ذلك.

يقول الخالدي لـ«العربي الجديد»: «سكان غزة يقومون بدفن ذويهم في المنازل أو بالقرب منها حال كان المنزل مدمراً، أو يقومون باختيار منزل مدمر جزئياً توجد فيه ساحة رملية، على أمل أن تبقى الجثامين موجودة في القبور حتى يعودوا لاحقاً لنقلها ودفنها بعد انتهاء العدوان الإسرائيلي، وهذا بالطبع يزيد من الأحزان والمعاناة، لكن الاحتلال أجبرنا على ذلك، فهو يكرر العبث بجثامين الشهداء وسرقتها في بعض الأحيان». يضيف: «عندما أمسكت الفأس وبدأت الحفر، غلبني البكاء فتوقفت، ثم عدت مجدداً بعد ساعة. كأنني كنت أحفر في جسدي، حتى أن الرمال التي كنت أخرجها كانت قاسية وفيها صخور، إنها معاناة مضاعفة. لم أكن أريد فعل هذا، لكنني أيضاً لا أريد لجثمان شقيقي أن يظل من دون دفن. أجلس كل يوم بالقرب من قبره وأبكي. كان شقيقي من أوائل دفعته في كلية الهندسة بالجامعة الإسلامية، وحصل على عقد عمل في شركة تكنولوجية في الولايات المتحدة الأميركية للعمل مبرمجاً، وتوقفت كل الخطط بسبب الحرب. كان مثل ابني، وليس شقيقي، وفي بعض الأحيان كنت أستشيره في المسائل التقنية ليقوم بحل مشكلاتي سريعاً». دفن محمد الغول صديقه حمزة عمر في منزله بحي الشيخ رضوان، والذي كان مدمراً جزئياً، ويحزنه أن الاحتلال الإسرائيلي قصف المنزل مجدداً في مايو/أيار الماضي، وبات القبر المؤقت تحت الأنقاض، ولا يعرف إن كان الجثمان سليما أن تضرر.

رصد الدفاع المدني اختفاء 2210 جثامين من مقابر متفرقة في غزة

يقول الغول لـ«العربي الجديد»: «الاحتلال لا يرحم من هم فوق الأرض، ولا من هم تحتها. فقدت عائلتي ما لا يقل عن 100 شهيد، وكان صديقي الشهيد حمزة متزوجاً من عائلتي، وأصبحت زوجته أرملة وطفلاه يتيمين، وأردت بناء على طلب زوجته دفنه في إحدى مقابر المنطقة بالقرب من جثمان والدته، لكن الاحتلال دمر تلك المقبرة، فلم يكن أمامنا حل سوى دفن جثته بمنزلنا بعد تكفينه، على أن أقوم بنقل الجثمان بعد العدوان، وتنفيذ وصيته».

الخيار الأنسب

دفع استمرار العدوان الإسرائيلي الى تغيير عادات وتقاليد متوارثة في مراسم الدفن، اذ اتجه البعض في البداية للدفن من دون تشييع حتى يحفظوا ارواحهم، ولا يخالفوا مبررا للاحتلال لاستهدافهم، ثم استهدف الاحتلال المقابر، فاتجه البعض الى دفن ذويهم في الشوارع او الاراضي القريبة، ولاحقا اصبحت المنازل انسب خيار للدفن.

قتلى عمال «المطبخ العالمي» في استهداف إسرائيلي (مجدي فتحي/ Getty)

الصراعات تهدد أعداداً قياسية من عمال الإغاثة في 2024

قالت الأمم المتحدة إن الصراعات أودت بحياة عدد قياسي من عمال الإغاثة حول العالم خلال عام 2023، وإن حصيلة عام 2024 مرشحة لتكون أكبر. وذكر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية «أوتشا» أن 280 عامل إغاثة قتلوا في 33 دولة خلال عام 2023، وهو أكثر من ضعف العدد المسجل في العام السابق، إذ سجل عدد القتلى زيادة بنسبة 137% عن عام 2022 (118 قتيلاً). وأفاد بأن أكثر من نصف وفيات العام الماضي سجلت خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العدوان الإسرائيلي المتواصل على قطاع غزة، وقضى معظمهم في غارات جوية.

وأضاف المكتب أن «الحصيلة في عام 2024 قد تكون في طريقها إلى معدلات أكثر دموية، إذ قتل 176 عاملاً بين الأول من يناير/كانون الثاني والتاسع من أغسطس/آب، بينهم 172 في الأراضي الفلسطينية، بحسب «قاعدة بيانات أمن عاملي الإغاثة» التي تحصي هذه الأعداد منذ عام 1997.

وقتل منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023، أكثر من 280 عاملاً إنسانياً في غزة، معظمهم موظفون في وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا»، بحسب الأمم المتحدة. وذكر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن مسؤولي عدد من المنظمات الإنسانية سيوجّهون، الاثنين، رسالة مشتركة إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة يطالبون فيها بـ«وقف الهجمات على المدنيين وحماية جميع العاملين الإنسانيين ومحاسبة المسؤولين».

وأوضح البيان أنه بعد الحرب في غزة، فإن دولة جنوب السودان التي تشهد أعمال عنف، والسودان حيث تدور حرب ضارية بين الجيش وقوات الدعم السريع، هما البلدان اللذان سجلا أكبر عدد من القتلى بين العاملين الإنسانيين مع سقوط 34 و25 قتيلاً في النزاعين على التوالي.

وبين الدول العشر التي سجلت مقتل أكبر عدد من العاملين الإنسانيين سورية بسبعة قتلى، وإثيوبيا وأوكرانيا (ستة قتلى في كل منهما) والصومال (خمسة قتلى) وجمهورية الكونغو الديمقراطية وبورما (أربعة قتلى لكل منهما).

من جانبها، قالت نائبة منسق الإغاثة الطارئة في الأمم المتحدة، جويس مسويا، في بيان، إن «تطبيع العنف ضد عمال الإغاثة، والافتقار إلى المساءلة أمر غير مقبول وغير أخلاقي، ويضر بعمليات الإغاثة في كل مكان بشكل كبير». وطالبت مسويا المسؤولين بـ«التحرك لإنهاء الانتهاكات بحق المدنيين، والإفلات من العقاب، جراء هذه الهجمات الشنيعة التي ترتكب بطريقة بشعة».

(أسوشييتد برس، العربي الجديد)

أهالي غزة يخسرون أوزانهم بفعل العدوان

غزة ـ **علاء الحلو**

اضطر الفلسطيني أيوب الهيقي، من حيّ الشيخ رضوان شمالي مدينة غزة، للنزوح إلى وسط القطاع، وقد خسر نحو 30 كيلوغراماً من وزنه نتيجة التأثيرات القاسية للعدوان الإسرائيلي. يتشابه حال الهيقي مع أحوال معظم سكان قطاع غزة الذين ألقت عليهم الحرب بظلالها القاتمة، فخسر الجميع أوزانهم بشكل لافت، وتغيرت الملامح لتبدو أكبر من السن الطبيعي، علاوة على تغير لون البشرة بفعل النزوح المتواصل والعيش داخل الخيام والتعرض لحرارة الشمس، والمشي لمسافات طويلة بفعل عدم وجود وسائل نقل.

يقول الهيقي لـ«العربي الجديد»، إنه فوجئ بخسارة وزن كبيرة خلال الفترة التي شهد تنقله بين مراكز الإيواء داخل مدينة غزة خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العدوان، ثم تواصل ذلك مع نزوحه المتكرر في مناطق الجنوب والوسط، ضمن محاولات النجاة بأسرته المكونة من أربعة أفراد، ويلفت إلى أن «العدوان الإسرائيلي حرمني وأسرتي من أساسيات الحياة، بدايةً من الشعور بالأمان داخل البيت، ووسط العائلة وجيران السكن، مروراً بمنع دخول المواد الغذائية والأدوية، وكذلك غلاء مختلف المواد المعروضة، بينما يعاني الجميع أوضاعاً اقتصادية صعبة بسبب فقدان مصادر دخلهم». وعلى الرغم من حرص الهيقي على توفير المتطلبات الأساسية لأسرته بأي ثمن، إلا أن جميع أفراد العائلة خسروا الكثير من أوزانهم، إذ خسرت زوجته نحو 15 كيلوغراماً، وخسر ابنه سامي نحو ستة كيلوغرامات، وابنته سلاف نحو خمسة كيلوغرامات على الرغم من صغر سنهما.

ويرجع مختصون أسباب النقص الواضح في الأوزان وتغير الملامح إلى جملة من الأسباب، في مقدمتها حالة الخوف والقلق المتواصلة بفعل المجازر الإسرائيلية المتكررة، وكذلك تكرار النزوح، إلى جانب الإغلاق الإسرائيلي المتواصل للمعابر ومنع دخول المواد الغذائية والمساعدات الإنسانية، الأمر الذي يؤثر بشكل مباشر على توفير الطعام، وبالتالي التأثير على المزاج والصحة. اجتمعت على الفلسطيني عطا الزيناتي عدة هموم منذ بدء العدوان، ما تسبب في خسارته ما يزيد عن 25 كيلوغراماً من وزنه، إذ تضرر بيته في قصف للبيت المجاور في الشهر الثاني من الحرب، واستشهد اثنان من أشقائه، وأصيب بقية أفراد العائلة بجراح مختلفة، ما أدخله في حالة من الحزن العميق، تزايدت مع مرور الوقت بفعل النزوح القسري رفقة أسرته نحو مدينة دير البلح في وسط القطاع. يؤكد الزيناتي لـ«العربي الجديد»، أنه غير سعيد بخسارته وزنه على الرغم من أنه حاول مراراً تخفيف وزنه قبل الحرب، يضيف: «كل شيء في هذه الحرب كان بالإجبار، فقد أجبرنا على خسارة أحبابنا، وعلى ترك بيوتنا، كما أجبرنا على الجوع والحرمان، حتى أننا أجبرنا على فقد أوزاننا بشكل غير صحي». ويوضح أخصائي التغذية حسن الصفدي لـ«العربي الجديد»، أنّ «خسارة نسبة كبيرة من أهالي قطاع غزة أوزانهم خلال الحرب ترجع إلى أسباب متعلقة بتغيير أنظمة الغذاء اليومية، وكذلك الحالة النفسية المتردية بفعل التوتر والقلق والخوف. التأثيرات السلبية على الصحة العامة بدأت منذ اليوم الأول للحرب، والذي استفتح فيه الاحتلال عدوانه بقطع المياه، الأمر الذي تسبب بالمساس بعنصر أساسي من عناصر الحياة، ثم منع غاز الطهي الذي يحرم من تجهيز الطعام».

يخسر أهالي غزة أوزانهم بسبب استمرار الجوع والنزوح والخوف

ويوضح الصفدي أن التأثير الأكبر للعدوان يتمثل في حالة التجويع الجماعي التي تنتهجها قوات الاحتلال عبر منع دخول المواد الغذائية، إلى جانب تدمير الأراضي الزراعية، وتجريف وتدمير المحاصيل على طول الشريط الشرقي للقطاع، والذي كان يوفر السلة الغذائية، ومع منع دخول المواد الغذائية الغنية بالفيتامينات والبروتينات، باتت الأجساد لا تحصل على العناصر الغذائية المطلوبة». وبلغت أخصائي التغذية الفلسطيني إلى جملة من التأثيرات الصحية الهامة للنقص الحاد في الغذاء، فإضافة إلى خسارة الوزن، هناك تأثير على الهيئة العامة للجسم، وعلى نضارة البشرة، وصحة الشعر، كما أن الفزع من جراء معايشة المجازر، والنزوح المتواصل في ظروف قاسية، والعيش بطريقة تفتقر إلى أدنى مقومات الحياة الآدمية، كلها تخلف تأثيرات صحية ونفسية.

ويؤكد الصفدي أن «منع الاحتلال الإسرائيلي دخول الوقود يجبر الفلسطينيين على استخدام وسائل بدائية أو غير صحية في الطهي وصناعة الخبز، إلى جانب تأثيرها المباشر على قطاع النقل، ما يدفعهم إلى قطع مسافات طويلة مشياً على الأقدام للنزوح أو حتى البحث عن الغذاء والماء وغيرها من متطلباتهم الحياتية في ظل أجواء صيفية حارة.

صراع للحصول على بعض الطعام في دير البلح (محمود عيسى/ الأناضول)

تحذيرات لمصطافي شواطئ مصر من الغرق

تحولت الشواطئ المصرية إلى مصيدة للأرواح المصطافين، إذ تبتلع كل عام أعداداً كبيرة من الضحايا بفعل تصاعد حوادث الغرق

الإسكندرية ـ **أحمد عبده**

يذهب مئات الآلاف المصريين في كل صيف إلى المدن الساحلية لقضاء عطلاتهم السنوية، والاستمتاع بجمال البحر وسحر شواطئه، لكن خطراً محدقاً يهدد حياة الكبار والصغار، خاصة من لا يجيدون السباحة، في ظل التراخي بالالتزام بتعليمات السلامة، وضعف إمكانات الإنقاذ.

من شواطئ الإسكندرية إلى مطروح ورأس البر وبورسعيد وغيرها، أصبحت أخبار غرق المصطافين أمراً اعتيادياً، ويسيناريوهات متشابهة، تشمل رفض الشخص الانصياع لتعليمات عمال الإنقاذ بعدم التوغل لمسافات بعيدة عن الشاطئ، أو عدم السباحة بالتزامن مع ارتفاع الأمواج أو سوء الأحوال الجوية، وتنتهي بانتشال جثمان غريق وسط صراخ أسرته. ويلاحظ تزايد أعداد ضحايا حوادث الغرق، والتي كان آخرها قبل أيام، حين لقي شابان مصرعهما غرقاً في الإسكندرية، الأول في شاطئ بحي العجمي، والآخر في إحدى القرى السياحية على الساحل الشمالي، وقبلها لقي ثلاثة أشخاص مصرعهم غرقاً وتم إنقاذ اثنين آخرين، جميعهم من أسرة واحدة، على شاطئ سيدي كرير. وخلال الشهر الأخير، تمكنت فرق الإنقاذ في مدينة رأس البر بمحافظة دمياط، من إنقاذ أكثر من 100 شخص من الغرق على شواطئها. وقال مدير إدارة الإنقاذ البحري بالمحافظة، وليد الشهاوي، في بيان، إن «فرق الإنقاذ شنت حملات مكثفة لحث المصطافين على عدم الاقتراب من خط الشاطئ خارج أوقات السباحة المصرح بها، والالتزام بتعليمات السلامة لتجنب وقوع المزيد من حوادث الغرق».

وفي الإسكندرية، كشفت إدارة شاطئ «الهانوفيل» غربي المدينة، عن إنقاذ 18 شخصاً من موت محقق، بعد أن جرفتهم الأمواج. وأوضح بيان لإدارة المركزية للسياحة والمصايف في الإسكندرية، أن الحادث وقع بسبب سرعة الرياح والتيارات المائية، منتقداً ما وصفه بـ«عدم تقيد المصطافين بتعليمات رجال الإنقاذ لضمان السلامة».

ويصف فتحي عوف، وهو أحد منقذي شواطئ شرقي الإسكندرية، الأوضاع بأنها باتت «مقبرة مفتوحة لضحايا الغفلة والإهمال». ويقول لـ«العربي الجديد»: «أعتقد أن هذا الموسم هو أسوأ مواسم الغرق على الإطلاق، وذلك بسبب الظروف المناخية غير الاعتيادية التي نشهدها منذ بداية الموسم، ومن بينها سوء الأحوال الجوية، وقوة وارتفاع الأمواج، إلى جانب عدم الالتزام بتعليمات الأمن والسلامة، ونزول البحر في أوقات غير مصرح بها». ويوضح عوف: «وقعت حوادث غرق متعددة بسبب عدم قدرة المصطافين على السيطرة وارتفاع الأمواج، ما يجعل عمليات الإنقاذ بالغة الصعوبة. المأساوي أن الكثير من المصطافين لا يلتزمون بتحذيراتنا من خطورة الأحوال الجوية، ويتهاونون في الالتزام بالتعليمات الأمنية، ما يجعلهم ضحايا لحوادث الغرق المتلاحقة، بينما يعجز أفراد الإنقاذ عن التعامل مع هذه الأعداد من الحوادث».

ويقول قائد مبادرة «غواصي الخير» في محافظة الإسكندرية، إيهاب المالحي، لـ«العربي الجديد»: «تعتبر الشواطئ الغربية مثل العجمي والساحل الشمالي هي الأكثر خطورة على أرواح المصطافين، لدرجة إطلاق اسم (شاطئ الموت) على أحد شواطئها الذي يشتهر بكثرة حوادث الغرق. الشواطئ لن تصبح آمنة إلا بزيادة التفتيش البحري، وتوفير الإمكانيات اللازمة للمنقذين الذين يعملون في ظروف صعبة بسبب تراكم عوامل خطيرة تصعب معها مهمة إنقاذ الأرواح، فبالإضافة إلى سوء الأحوال الجوية، وارتفاع درجات الحرارة التي جعلت أعداد المصطافين تفوق التوقعات، يشكو عمال الإنقاذ من ضعف الإمكانات والمعدات».

يشكو عمال الإنقاذ على الشواطئ نقص الإمكانات والمعدات

يتابع المالحي: «ما يزيد الطين بلة أن بعض الشواطئ والقرى السياحية تفضل الاستعانة بأشخاص من دون خبرات أو شهادات معتمدة لتوفير النفقات، ما يمثل خطورة إضافية على حياة المصطافين. بحكم طبيعة عملنا الخطير، يجب أن نتمتع دائماً باللياقة البدنية، كما نحتاج وسائل متخصصة مثل القوارب المطاطية والطوافات وسيارات الإسعاف البحرية للوصول إلى الحالات الطارئة سريعاً، وكل هذا نفتقده تماماً، ما يؤثر على مهمتنا سلباً في مواجهة حالات الطوارئ».

بدوره، يقول رئيس الاتحاد المصري للغوص والإنقاذ، سامح الشاذلي، إنه لا توجد جهة في مصر مسؤولة عن مهام الإنقاذ، داعياً إلى إنشاء هيئة عامة للإنقاذ كجهة معتمدة يكون لها حق الضبطية القضائية، وحق التفتيش على الشواطئ والمسطحات المائية للتأكد من توفر إمكانيات إنقاذ الغرقى. ويوضح لـ«العربي الجديد»: «الاتحاد جهة إصدار تراخيص وتعليم، وليس من أدواره محاسبة منقذي الشواطئ أو الرقابة عليهم، ولا نستطيع إجبارهم على الحصول على دورات تدريبية في كيفية الإنقاذ، أو تقديم الإسعافات الأولية للناجين. نطالب بتوفير مقومات السلامة والإنقاذ للحد من حالات الغرق، وإلزام الشواطئ والقرى السياحية بتوفير الأدوات لمساعدة المنقذين، وإخضاعهم لدورات تدريبية دورية، وكذلك الالتزام بالأعداد الواجب توافرها وفقاً للمساحة التي تجري مراقبتها».

مهمة أفراد الإنقاذ صعبة بسبب اكتظاظ الشواطئ (العربي الجديد)

إيكولوجيا

حرب وسيول وسموم

محمد احمد الفيلابي

قبل اندلاع الحرب في السودان، تناول ناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي نبوءة رجل غريب، ظهر واختفى بذات الغرابة في مدينة الدمازين (جنوب شرق)، قبل أن يطلق تحذيرات حول حريق، وغرق، وتدخل خارجي جراء حرب لا تبقي ولا تذر.

مع قيام الحرب وفق ذات السيناريو المذكور، بات الناس في انتظار الغرق، حتى أن البعض تنبأ بانهيار سد النهضة في إثيوبيا، وقد صدق ما قاله خبراء الأرصاد عن أسبوع هطول الأمطار الأغزر (31 يوليو/تموز – 7 أغسطس/آب)، والذي يذكّر الناس بفيضانات 1988، و1946، وربما فيضانات 1910 لمن عاش ذلك الوقت.

ضربت السيول والأمطار ولاية نهر النيل والولاية الشمالية ذات المناخ الصحراوي، ويشير البعض إلى تأثيرات تغير المناخ المتسارعة في ظل ضعف قدرات الدولة ذات الهشاشة البيئية، وعدم مقدرتها على مجابهة التحديات، إضافة إلى انهيار البنية الصحية بسبب الحرب المستمرة.

وحذر التجمع المدني في ولاية نهر النيل (تمدُّن)، وهو جهة طوعية، عبر بيان نشره مؤخراً، من كارثة إنسانية وبيئية تهدّد الإنسان والنبات والحيوان نتيجة مخلفات التعدين السامة التي جرفتها السيول إلى المساكن والمزارع، وإلى مجرى النيل، الأمر الذي يسبب ما لا يقل عن 106 أنواع من الأمراض. وذكر الدكتور عصام صديق في دراسة حديثة، أن «ولاية نهر النيل لن تكون صالحة لحياة الإنسان بعد 40 عاماً من الآن بسبب ارتفاع نسب التلوّث».

عند اتحاد كارثتي الحرب والسيول، ينتظر أن تفوق الخسائر في الأرواح والممتلكات الأرقام التي تظهر في البيانات الرسمية، خاصة مع الانتشار غير المسبوق لمياتي الزنبق والسيانيد المحرمتين دولياً، في أكثر المناطق الحاضنة للنشاط التعديني الأهلي، إذ كشف المجلس الأعلى للبيئة بولاية نهر النيل، أن نسبة الزنبق في أجسام الأهالي بلغت 27 ضعفاً للمعدلات الطبيعية، إلى جانب ظهور نسبة عالية من «ميثيل الزنبق» الذي يتحول إلى مادة عضوية سهلة الامتصاص في أنسجة الأسماك وفي الخضروات، ما ينذر بتهديد كبير لصحة السكان.

تُرى كم من المواد السامة قد اتخذ طريقه هذه المرة إلى الأجساد؟ وإلى المزارع والجروف ومجرى النهر؟ وما القدر الذي تسرب إلى باطن الأرض ليلوّث المياه الجوفية، وهي المصدر الأول لمياه الشرب في ظل تراجع أداء محطات تنقية مياه النيل، وتعطّل بعضها، وتعذر عمليات الصيانة، وعدم توفر الوقود نتيجة استمرار الحرب.

لدينا في السودان مثل شعبي متداول يقول «التور إن وقع تكثر سكاكينه» في إشارة إلى تكالب المحن وأصحاب المصالح على من يسقط، وإن كان قوياً قبل سقوطه. لك الله أيها الوطن الواقع بين مطرقة الحرب، وسندان السيول والسموم القاتلة.

(متخصص في شؤون البيئة)